

النظام القانوني للبنوك الرقمية في التشريع الجزائري *The legal system of digital banks in Algerian legislation*

إسمهان صميذة *

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

ismahenesmida@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 06/06/2026

تاريخ قبول المقال: 15-04-2026

تاريخ إرسال المقال: 20-01-2025

الملخص:

تشهد البنوك الرقمية رواجاً عالمياً كبيراً من خلال تقديم خدمات تعتمد بدرجة أولى على التكنولوجيا، مما استدعى المشرع الجزائري اعتمادها في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23. ونظراً لحدوث هذا النوع من البنوك في الجزائر تهدف الدراسة إلى البحث في الإطار التشريعي للبنوك الرقمية بداية بتعريفها القانوني ثم دراسة الاختلاف بينها وبين البنوك الأخرى، مع التركيز على شروط وإجراءات إنشائها وممارسة نشاطها. وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي للقواعد القانونية من بينها النظام رقم 04-24 مما ساهم في التوصل إلى ضرورة تحديث القوانين وفقاً لمتطلبات البنوك الرقمية ووضع إطار قانوني شامل يوازن بين الاستعمال الآمن للتكنولوجيا وتوفير الحماية القانونية اللازمة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الرقمية، البنوك التقليدية، الرقمنة.

Abstract :

Digital banks are witnessing great global popularity by providing services that rely primarily on technology, which prompted the Algerian legislator to adopt them in light of Monetary and Banking Law No. 23-09.

Given the novelty of this type of bank in Algeria, the study aims to research the legislative framework for digital banks, starting with their legal definition and then studying the difference between them and other banks, with a focus on the conditions and procedures for their establishment and the practice of their activity. The study relies on the analytical approach to legal rules, including Regulation No. 24-04, which contributed to reach the necessity of updating laws in accordance with the requirements of digital banks and developing a comprehensive legal framework that balances the safe use of technology and providing the necessary legal protection.

Key words: Digital banks, traditional banks, digitalization .

*المؤلف المرسل

مقدمة

زادت الحاجة للتكنولوجيا بشكل تدريجي لأن الإنسان بطبيعته يبحث عن أبسط الطرق وأسهلها لحل المشكلات والتعقيدات التي تواجهه. فالتكنولوجيا الحديثة أحد الركائز الأساسية لتطوير مختلف القطاعات من بينها القطاع المصرفي الذي يعتبر مجالا حيويا للاقتصاد.

فظهرت البنوك الرقمية كبديل مبتكر ومفهوم جديد للبنوك التقليدية، لتقديم الخدمات المصرفية بواسطة قنوات ودعائم تكنولوجية. مما يتيح للعملاء سرعة الوصول ومرونة استخدام المنتجات المالية في أي وقت وفي أي مكان. وللاستفادة من هذه المميزات لابد من وجود إطار قانوني ينظم نشاط البنوك الرقمية وشروط إنشائها، وهذا ما أدركه المشرع الجزائري بتضمينه للقواعد القانونية المتعلقة به في القانون رقم 09-23 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي¹ وقواعده التنظيمية.

تكتسب البنوك الرقمية أهمية عملية في تسريع وتيرة العمليات المصرفية دون الحاجة للجوء إلى الفروع، للتشجيع على إقبال الزبائن من كافة الشرائح. كما تساهم في دعم التوجهات الجديدة للدولة لتقريب الإدارة من المواطن بأقل تكلفة وجهد مع ضمان حماية المعلومات. أما أهمية الموضوع من الناحية العلمية تتمثل في دراسة المفاهيم المرتبطة بالبنوك الرقمية وبيان الإجراءات والشروط القانونية لتأسيس وممارسة البنوك الرقمية للنشاط المصرفي في التشريع الجزائري والآثار الناجمة عن اعتمادها.

ولدراسة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية: كيف نظم المشرع الجزائري البنوك الرقمية

وللإجابة على إشكالية الدراسة كان لابد من اعتماد المنهج الوصفي لشرح وتوضيح بعض المفاهيم والجزئيات، مع الإستعانة بالمنهج التحليلي في بعض العناصر لتحليل النصوص التنظيمية المرتبطة بالموضوع.

وارتأينا إلى تقسيم خطة الدراسة إلى مبحثين

المبحث الأول تحت عنوان (ماهية البنوك الرقمية)

المبحث الثاني تحت عنوان (شروط تأسيس البنوك الرقمية وممارسة نشاطها في التشريع الجزائري)

¹ القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية، العدد 43،

المبحث الأول: ماهية البنوك الرقمية

لدراسة ماهية البنوك الرقمية لابد من التطرق للمفهوم (المطلب الأول)، ثم بيان مزايا وعيوب هذه البنوك (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم البنوك الرقمية

الرقمنة هي تغيير ثقافي وتنظيمي وتشغيلي من خلال استيعاب التقنيات الرقمية، بحيث تحقق تحولا عميقا في كل مستوى من مستويات العمليات المصرفية من ابتكار المنتجات والخدمات، رقمنة الأموال وعرض النقود، أنظمة الأمان، العمليات مع العميل والبيانات المالية².

ولتوضيح مفهوم البنوك الرقمية بصورة أدق فإن ذلك يستدعي الاطلاع على التعريف التشريعي والرجوع إلى بعض القوانين المقارنة، ثم بيان الفرق بين هذه البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية.

الفرع الأول: تعريف البنوك الرقمية

تعرف البنوك الرقمية على أنها مؤسسات تقدم خدمات ومنتجات مصرفية عبر قنوات ومنافذ توزيع إلكترونية فقط، "حيث أنها تتيح للعملاء -في أي مكان- من إجراء التعاملات البنكية والمصرفية بكل سهولة ومن أي منفذ من منافذها دون الحاجة إلى الانتقال إلى البنك لإجرائها"³.

كما يشار إليها بالخدمات المصرفية الرقمية بأنها خدمات تقدم من خلال مكاتب البنوك باستخدام مرافق إلكترونية / رقمية مملوكة للبنوك. يتم تنفيذها بشكل مستقل من قبل العملاء، مما يمكن العملاء المحتملين أو عملاء البنوك من الحصول على المعلومات، والتواصل، والتسجيل، وإنشاء/ وإغلاق الحسابات وإجراء المعاملات والحصول على معلومات أخرى خارج نطاق المنتجات المصرفية⁴.

وهذا ما أكدته المشرع الجزائري بوضعه تعريف للبنك الرقمي بموجب المادة 2 من النظام رقم 04-24⁵. حيث يقوم على التكنولوجيات المالية الحديثة بغرض تحسين تجربة الزبائن وتسهيل العمليات

² خولة مرسي وهاجر موساوي، تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين أداء البنوك: دراسة حالة بنك متعدد الجنسيات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 525.

³ المرجع نفسه، ص 525.

⁴ Elsa Assari, The legal status of digital banks in Indonesia, Jurisdiction: Jurnal Hukum dan Syariah, Vol 13, No 2, Tahun 2022, p270.

⁵ " البنك الرقمي، كل بنك يقدم خدمات ومنتجات مصرفية حصريا عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في إطار ممارسة أنشطته."

المالية وتعزيز الشمول المالي. وهو نفس المفهوم الذي أدرجه المشرع المصري بقوله: البنوك الرقمية هي تلك التي تقدم الخدمات المصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.⁶

الفرع الثاني: الفرق بين البنوك الرقمية والبنوك التقليدية

قد تتشابه البنوك الرقمية مع البنوك والمؤسسات المالية في بعض الخصائص، إلا أنها تتميز عن غيرها من المؤسسات المصرفية في عدة جوانب.

من حيث البنية التحتية:

✓ بالنسبة للبنوك الرقمية فهي افتراضية بالكامل، إلا أن المشرع الجزائري صرح بموجب المادة 6

من النظام 04-24 على وجوب تأسيس المقر الاجتماعي للبنك في الجزائر ليعنى بتقديم شكاوى العملاء والأغراض الإدارية فقط.

✓ تمتلك البنوك التقليدية فروعاً مادية تمارس من خلالها النشاطات والخدمات المصرفية وفقاً للقوانين والتشريع المعمول به مثل (بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري..)

من حيث طريقة تقديم الخدمات:

✓ البنك الرقمي يقدم خدماته ومنتجاته المصرفية حصرياً عبر القنوات والمنصات القائمة على التكنولوجيا الحديثة، كما أقر المشرع بإمكانية عرض هذه الخدمات عن طريق الشبكة الخاصة للروبوتات المصرفية بالإضافة إلى ذلك جواز استعمال تلك التابعة للبنوك الأخرى.⁷

✓ تمارس البنوك التقليدية نشاطها المصرفي بصفة مادية، مما يسهل التعامل الشخصي والمباشر مع العملاء كالاقتراض والإيداع التي تتطلب الحضور الفعلي للزبون.

من حيث الخدمات:

⁶ قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، الفصل الثامن، الصادرة بتاريخ 12 يوليو 2023.

⁷ راجع المادة 2 والمادة 7 من النظام رقم 04-24 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، المتضمن الشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنوك الرقمية، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 19 نوفمبر 2024.

تعرض البنوك الرقمية خدمات وعمليات مصرفية ضمن نطاق واسع، كالقروض التي تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون المؤسسات الكبرى التي تعنى بتقديمها البنوك التقليدية فقط⁸. وغالبا ما تفرض على الخدمات المصرفية الرقمية رسوم أقل مع أسعار فائدة أفضل من البنوك التقليدية⁹

ملاحظة: يوجد نوع آخر مشابه للبنوك الرقمية وتسمى البنوك الالكترونية، تعتمد في أغلب الأحيان على بنوك تقليدية داعم لها. مثال ذلك بنك Bforbank وهو بنك الكتروني فرنسي تابع لبنك Crédit Agricole، حيث لا يوجد لها فروع مادية إلا أنها تقدم خدمات الكترونية مثل التأمين على الحياة، الحسابات الادخارية¹⁰. تتيح الخدمات المصرفية للبنوك الالكترونية عبر الهاتف المحمول للعملاء إجراء معاملات مماثلة لما يمكن إجراؤه من خلال أجهزة الصراف الآلي¹¹

المطلب الثاني: مزايا وعيوب البنوك الرقمية

لدراسة فعالية البنوك الرقمية لابد من تسليط الضوء على النقاط الإيجابية التي تتميز بها، وكشف العيوب التي من شأنها طرح تحديات وقيود خاصة في المجال القانوني وما يثيره من إشكالات كحماية البيانات.

الفرع الأول: مزايا البنوك الرقمية

إمكانية الوصول: تجعل الخدمات المصرفية الرقمية سهلة الولوج من قبل الزبائن إلى معلوماتهم المالية وإدارة حساباتهم، عبر المنصات الرقمية والتطبيقات الهاتفية، وتمكنهم من تحويل الأموال ودفع الفواتير، وغير ذلك على مدار الساعة¹².

خدمات غير محدودة: يمكن الاستفادة من نفس المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك التقليدية، كالاقتراض وإيداع الأموال مع إمكانية استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

⁸ راجع المادة 12 الفقرة الثانية من النظام 04-24.

⁹ Erni Febrina Harahap and others, Digital bank transformation : A content analysis of SEABank, journal KOMUNIKASI PROFESIONAL, vol 7, no 3, 2023, p5.

¹⁰ L'institut national de la consommation, Les néobanques, publié le 27/02/2023, consulté le 20 december 2024, <https://www.inc-conso.fr/content/banques/les-neobanques>.

¹¹ نفس المرجع

¹² GSB Bank, exploring the new features and benefits of digital banking, publié le 06/08/2024, consulté 29/12/2024, 22 :01, disponible sur <https://mygsb.bank/news/exploring-the-features-and-benefits-of-digital-banking/>

إمكانية فتح حساب بسهولة: تتيح البنوك الرقمية فتح حساب في غضون دقائق¹³، بإدراج بعض البيانات الشخصية والوثائق لتأكيد الحساب مثل صورة شخصية، جواز السفر، الإقامة ...

الفرع الثاني: عيوب البنوك الرقمية

رغم الخصائص والمزايا التي يتميز بها البنك الرقمي في عدة جوانب إلا أن ذلك لا ينفي وجود عيوب، ذلك أن تزايد نشاط البنوك الرقمية يؤدي إلى تحديات تشريعية تتعلق بأمن المعلومات وآليات حمايتها. وباعتبار أن الدعامة الأولى لنشاط هذا النوع من البنوك هي التكنولوجيا الحديثة، مما يستدعي تنظيم الإطار القانوني لها مع الأخذ بعين الاعتبار أن التشريع المتعلق بالبنوك التقليدية لا يساير طبيعة البنوك الرقمية.

ومن ناحية أخرى، تعتمد البنوك الرقمية على الوجود الافتراضي في طريقة عملها من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية وغيرها يؤدي إلى تقليص الطلب على بعض مناصب الشغل بدرجة أولى " كما أن غياب البنية التحتية التكنولوجية مع وجود مادي ضئيل أو معدوم لهذه البنوك يثير مسألة الأمان وتهديدات الأمن السيبراني الذي يستدعي وجود تدابير أمنية صارمة"¹⁴ وضبط اللوائح المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبحث الثاني: شروط تأسيس البنوك الرقمية وممارسة نشاطها في التشريع الجزائري

يختص المجلس النقدي والمصرفي دون غيره بسن القواعد المنظمة لنشاط البنوك الرقمية بناء على المادة 64 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09. حيث ألزم المشرع الجزائري خضوع البنوك الرقمية لنظام الترخيص والاعتماد قبل البدء الفعلي في ممارسة النشاط المصرفي كنوع من الرقابة.

المطلب الأول: الترخيص

يعتبر الترخيص الخطوة الأولى لتأسيس البنوك الرقمية طبقا للمادة 90 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09. وعليه يجب على كل من يطلب ترخيص بالتأسيس أن يستوفي بعض الشروط أولا وفقا لإجراءات قانونية محددة.

¹³ Nathalie Jouet, Quelle différence entre une néobanque et une banque traditionnelle, publié le 04/04/2024, consulté le 21/12/2024, 16 :10, disponible sur <https://lemagdelaconso.ouest-france.fr>.

¹⁴ Thankom Arun and others, Impact of neo-banks (digital banks) india – uk comparison, ERSC-ICSSR policy paper, available at <https://ssrn.com/abstract/4452179>, p21.

الفرع الأول: كفاءات تقديم طلب الترخيص

بما أن الترخيص شرط من الشروط الشكلية فإن ذلك يستدعي تقديم مجموعة من الوثائق قصد دراستها أمام الجهات المخولة بذلك.

أولاً: ملف الترخيص

يقدم طالب أو طالبي الترخيص بتأسيس بنك رقمي طلب إلى محافظ بنك الجزائر ملفاً من نسختين يتضمن العناصر الواردة في المادة 4 من التعليمات 02-25، يحتوي الملف على مجموعة الوثائق التي من خلالها يتم إجراء تقييم شامل لجدوى المشروع. منها ما يتعلق بالمؤسسين والمساهمين كإثبات نزاهتهم وقدرتهم المالية، مع توافر الخبرة في المجال المصرفي والمالي. وأخرى تتعلق بوصف المشروع، مدى تناسق مشروع القانون الأساسي للبنك الرقمي مع التشريع المعمول به، الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع وبرنامج النشاط لمدة خمس 05 سنوات¹⁵.

بالإضافة إلى الملف التكميلي الخاص بالبنوك الرقمية والمتضمن العناصر الواردة في المادة 5 من التعليمات 02-25.

ثانياً: دراسة طلب الترخيص

يعنى المجلس النقدي والمصرفي بدراسة طلب الترخيص بتأسيس بنك رقمي من خلال مطابقة الملف المقدم له مع التشريع والقواعد المنظمة لذلك. وفي هذا الإطار لم يحدد المشرع الجزائري مدة دراسة طلب الترخيص على خلاف مكاتب الصرف، حيث حددها بثلاث 03 أشهر تحسب من تاريخ تقديم الملف كاملاً.

الفرع الثاني: صدور قرار الترخيص

يصدر المجلس النقدي والمصرفي قراراً إما بمنح الترخيص بتأسيس بنك رقمي أو رفضه باعتباره سلطة إدارية مستقلة يختص بضبط القطاع المصرفي.

أولاً: قرار الرفض

قد يرفض المجلس النقدي منح الترخيص بالتأسيس بعد تقييمه ودراسته للطلب المقدم له. ففي حالة وجود شرط مخالف للقواعد التنظيمية أو غياب أحد الشروط الموضوعية، فإن المجلس يتخذ قراراً بالرفض. فضلاً عن ذلك قد تتمثل أسباب الرفض في حالة وجود مانع من الموانع الجنائية المنصوص عليها في المادة 87 من القانون رقم 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

¹⁵ راجع المادة 4 من التعليمات رقم 02-25 المؤرخة 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للتأسيس،

واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي.

يرتب قرار الرفض بمنح الترخيص الحق في الطعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر¹⁶.

ثانيا: منح الترخيص

يصدر المجلس النقدي والمصرفي قراره بقبول الترخيص بموجب مقرر، ويبلغ إلى طالب أو طالبي الترخيص من قبل الأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي¹⁷. بعد ذلك تباشر إجراءات تأسيس البنك الرقمي وفقا للقواعد العامة والتشريع المعمول به في خلال مدة لا تتجاوز اثني عشرة شهرا من تاريخ التبليغ.

من بين القواعد الخاصة التي جاء بها المشرع في تأسيس البنوك الرقمية:

✓ تحديد الحد الأدنى لرأسمال بموجب المادة 2 من النظام 02-24 المقدّر ب 10.000.000.000
عشرة ملايين دينار جزائري، على أن يحرر نقدا وكلها بعد الحصول على الترخيص وقبل تقديم طلب الاعتماد.¹⁸

✓ أن يكون أحد مساهمي البنك الرقمي بنك خاضع للقانون الجزائري يملك ما يزيد عن 30 % من رأس المال، يتمتع بخبرة تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

✓ أن لا يكون تأسيس البنك الرقمي في شكل فرع بنك أجنبي¹⁹.

في التشريع المصري يسمح بفتح فرع بنك أجنبي على أن يتمتع بجنسية محددة ويخضع لرقابة الدولة التي فيها الفرع الرئيسي.

المطلب الثاني: الاعتماد

بعد استكمال إجراءات تأسيس البنك الرقمي يبقى نشاطه معلقا بشرط الحصول على الاعتماد بممارسة النشاط المصرفي بموجب نص المادة 100 من القانون 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

الفرع الأول: إجراءات طلب الاعتماد

يقدم طلب الاعتماد إلى محافظ بنك الجزائر في غضون اثني عشرة 12 شهرا من تاريخ تبليغ قرار الترخيص وإلا أصبح هذا الأخير باطلا، مما يستوجب تقديم طلب آخر للحصول على ترخيص جديد.

¹⁶ المادة 95 من القانون رقم 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي.

¹⁷ المادة 5 من النظام رقم 01-24 المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس البنوك والمؤسسات المالية واعتماد نشاطها.

¹⁸ المادة 2 و 3 من النظام 02-24 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

¹⁹ راجع المادة 4 من النظام رقم 04-24.

نص المشرع على الملف الذي يقدم مع طلب الاعتماد بموجب المادة 7 من التعليمات رقم 02-25 يحتوي على عناصر تتعلق بالقانون الأساسي، السجل التجاري، تقرير مندوب الحصص في حالة تقديم حصص عينية، محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية، محضر يتضمن تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة ووثائق أخرى تتعلق بالمقر الرئيسي للبنك الرقمي.

يحرر مكتب خارجي مستقل تقرير معاينة التنفيذ الفعلي للعناصر المحددة في المادة 5 من التعليمات 02-25 الفقرة (ب، ج) على أن يتضمن هذا التقرير على وجه الخصوص العناصر المحددة في المادة 10 من نفس التعليمات والمتعلقة عموماً بفعالية البنية التحتية والأنظمة التكنولوجية وأمن المعلومات.

يتيح إجراء طلب الاعتماد تسهيل عملية الرقابة والتأكد من سلامة إجراءات تأسيس البنك الرقمي وفق القواعد التشريعية والتنظيمية. وعليه يمنح محافظ بنك الجزائر مقرر اعتماد البنك الرقمي في حالة استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية المنصوص عليها في القواعد التنظيمية والتشريع المعمول به، والامتثال للالتزامات العامة الناتجة عن الترخيص والشروط الخاصة أو التوصيات المحتملة التي قد يتضمنها الترخيص. ينشر المقرر في الجريدة الرسمية ويصبح نافذاً من يوم تبليغه إلى طالبي الاعتماد من قبل الأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي.

يحتوي مقرر الاعتماد على مجموعة من البيانات الأساسية، وهي كالآتي:

تاريخ الحصول على الترخيص والاعتماد، تاريخ طلب الاعتماد، الاسم التجاري، بيان الشكل القانوني للمؤسسة، المقر الاجتماعي، رأس المال، بيان العمليات المرخص بها. كما يعود للمجلس النقدي والمصرفي سلطة سحب اعتماد البنوك الرقمية بوجود إحدى الحالات التالية:

- ✓ بطلب من البنك الرقمي، أو تلقائياً في:

- ✓ حالة عدم استغلال الاعتماد لمدة 12 شهراً،

- ✓ حالة توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة 6 ستة أشهر

- ✓ حالة عدم توافر الشروط الخاضعة للاعتماد.

الفرع الثاني: آثار اعتماد البنوك الرقمية

إن اعتماد البنوك الرقمية في التشريع الجزائري يمكنها من ممارسة الأنشطة التي اعتمدت من أجلها، وقد حدد المشرع العمليات المصرفية التي تدخل ضمن الخدمات التي يقدمها بموجب المادة 11 من النظام: 04-24:

✓ تلقي أموال من الجمهور بمفهوم المادة 68 و 69 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09

✓ منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط²⁰

✓ عمليات الصيرفة الإسلامية

✓ إدارة وسائل الدفع.

في المقابل تعد الرقابة عنصرا أساسيا للإمتثال للقواعد التشريعية والتنظيمية المعمول بها لضمان شفافية المعاملات وحماية كل الأطراف، وعليه فإن البنوك الرقمية تخضع لرقابة بنك الجزائر بسلطاته المتمثلة في المجلس النقدي والمصرفي الذي يمارس مهامه الرقابية من خلال سن القواعد التنظيمية عن طريق الأنظمة والقرارات المتعلقة بالترخيص والاعتماد. واللجنة المصرفية التي تشرف على مدى احترام السير الحسن لقواعد المهنة ومعاينة المخالفات المرتكبة مع سلطة توقيع الجزاء.

الالتزام بمبادئ حماية الزبائن من خلال توفير المعلومات الكافية عن الخدمات والمنتجات المصرفية والتصرف بنزاهة في تقديمها وعرضها، ونص المشرع على ضرورة معالجة شكاوى الزبائن بطريقة فعالة وعادلة في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ استلامها²¹.

الخاتمة

نتج عن زيادة المنافسة بين البنوك تطوير الخدمات المصرفية من خلال عرضها باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة ووسائل رقمية لتحسين جودتها وتسهيل الوصول إليها، ولم تعد هذه الخدمات تقتصر منتجات بسيطة كتحويل الأموال والدفع الإلكتروني وإنما ظهور بنوك رقمية قائمة على الوجود الافتراضي. واستدعى هذا التحول الرقمي في المجال المصرفي ظهور تحديات غير مسبقة لا تتعلق بوضع أطر قانونية تنظم نشاط هذه البنوك بل وضع منظومة قانونية كاملة لحماية العملاء ومكافحة الجرائم السيبرانية. وفي هذا السياق تمت دراسة البنوك الرقمية على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 مع التركيز على القواعد التنظيمية الصادرة عن بنك الجزائر.

²⁰ لا يمكن للبنوك الرقمية منح قروض للمؤسسات الكبرى وتلقي ودائع تتجاوز 1% من إجمالي الودائع بالنسبة للشخص الواحد إلا بعد مرور خمس سنوات من التأسيس ورفع رأسمال إلى ما لا يقل عن 150 % من الحد الأدنى.

²¹ راجع النظام رقم 25-03 المؤرخ في 14 أبريل 2025 المتعلق بحماية زبائن البنوك، والمؤسسات المالية، والخاضعين الآخرين، ج ر، العدد 28، الصادرة بتاريخ 7 ماي 2025.

وفي ختام الدراسة نوجز النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- ✓ أن البنوك الرقمية تعامل معاملة البنوك التقليدية من الناحية القانونية، وتختلف من حيث طريقة عملها باعتمادها الشامل على التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ إلزامية الحصول على الترخيص بتأسيس بنك رقمي من المجلس النقدي والمصرفي للإنشاء والتسجيل في السجل التجاري.
- ✓ الاعتماد كشرط شكلي لممارسة النشاط المصرفي، مما يتيح للجهات المختصة التابعة لبنك الجزائر مراقبة ومعرفة مدى استيفاء الشروط الموضوعية وخاصة ما يتعلق بالمؤسسين ورأسمال.
- ✓ نطاق ممارسة البنوك الرقمية للعمليات المصرفية واسع ليشمل أغلب المنتجات والنشاطات التي تمارسها البنوك التقليدية.

الاقتراحات:

- ✓ وضع إطار قانوني شامل يتعلق بالبنوك الرقمية منفصل عن البنوك التقليدية لتفادي خلق فجوة قانونية، مع ضرورة إنشاء هيئة رقابية تتماشى وطريقة عمل هذه البنوك.
- ✓ تحديد المدة القانونية لدراسة طلب الترخيص والاعتماد المتعلقة بالبنوك الرقمية.
- ✓ ضمان حماية بيانات ومعلومات الزبائن وأموالهم، بفرض قوانين صارمة لجرائم الأمن السيبراني.
- ✓ إجراء تعديلات بشكل مستمر على الأنظمة والقوانين المتعلقة بالبنوك الرقمية لتواكب التطور التكنولوجي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

1- النصوص التشريعية:

2- القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية،

العدد 43، الصادرة في 27/6/2023.

3- قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، الفصل الثامن، الصادرة بتاريخ 12 يوليو 2023،

<https://www.cbe.org.eg> .

2- النصوص التنظيمية:

- 4- النظام رقم 01-24 المؤرخ في 6 فيفري 2024، المتضمن تحديد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 13 مارس 2024.
- 5- النظام رقم 02-24 المؤرخ في 6 فيفري 2024، المتضمن تحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 13 مارس 2024.
- 6- النظام رقم 04-24 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، المتضمن الشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنوك الرقمية، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 19 نوفمبر 2024.
- 7- التعلية رقم 02-25 المؤرخة 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس، واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي.
- 8- النظام رقم 03-25 المؤرخ في 14 أبريل 2025 المتعلق بحماية زبائن البنوك، والمؤسسات المالية، والخاصين الآخرين، ج ر، العدد 28، الصادرة بتاريخ 7 ماي 2025.

ثانيا المراجع:

1-المقالات

- 2- خولة مرسي وهاجر موساوي، تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين أداء البنوك: دراسة حالة بنك متعدد الجنسيات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 3- Elsa Assari, The legal status of digital banks in Indonesia, Jurisdiction: Jurnal Hukum dan Syariah, Vol 13, No 2, Tahun 2022.
- 4- Erni Febrina Harahap and others, Digital bank transformation: A content analysis of SEABank, journal KOMUNIKASI PROFESIONAL, vol 7, no 3, 2023.
- 5- Thankom Arun and others, Impact of neo-banks (digital banks) india – uk comparison, ERSC-ICSSR policy paper, available at <https://ssrn.com/abstract 4452179>.

2- المواقع الالكترونية

1. GSB Bank, exploring the new features and benefits of digital banking, publié le 06/08/2024, consulté 29/12/2024, <https://mygsb.bank/news/exploring-the-features-and-benefits-of-digital-banking/>
2. Nathalie Jouet, Quelle différence entre une néobanque et une banque traditionnelle, publié le 04/04/2024, consulté le 21/12/2024, <https://lemagdelaconso.ouest-france.fr>
3. L'institut national de la consommation, Les néobanques, publié le 27/02/2023, consulté le 20 december 2024, <https://www.inc-conso.fr/content/banques/les-neobanques>